« مقدمـــــة »

« فى مبادئ علم القراءات »

تعـريفـه: هو علم يعـرف بـه كيـفـيـة النطق بـالكلمـات القـرآنيـة، وطريق أدائها اتفاقا واختلافا مع عزو كل وجه لناقله.

موضوعه: كلمات القرآن من حيث أحوال النطق بها، وكيفية أدائها.

ثمـرته وفـائدتـه: العصـمـة من الخطأ فى النطق بالكلمـات القـرآنيـة وصيـانتـهـا عن التحريف والتغيير، والعلم بما يقرأ به كل من أئمة القراءة، والتمييز بين ما يقرأ به.

فضله: أنه من أشرف العلوم الشرعيـة، أو هو أشرفها لشدة تعلقه بأشرف كتاب سماوى منزل.

نسبته إلى غيره من العلوم: التباين.

واضعه: أئمة القراءة، وقيل أبو عمر حفص بن عمر الدروى، وأول من دون فيه أبو عبيد القاسم بن سلام.

اسمه: علم القراءات، جمع قراءة بمعنى وجه مقروء به.

استمداده: من النقول الصحيحة والمتواترة عن علماء القراءات الموصولة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم.

حكم الشارع فيه: الوجوب الكفائى تعلما وتعليما.

مسـائله: قـواعـده الكليـة كـقـولهم: كل ألف منقلبـة عن يـاء يميلهـا حـمـزة والكسـائى وخلف، ويقللها ورش بخلف عنه وكل راء مفتوحة أو مضمومة وقعت بعد كسرة أصلية أو ياء ساكنة يرققها ورش، وهكذا.

((القراء العشرة ورواتهم وطرقهم)) (١)

القــراء:

((نافع المدنى)): هو أبو رويم نافع بن عبد الرحمن بن أبى نعيم الليثى، أصله من أصفهان، وتوفى بالمدينة سنة تسع وستين ومائة .

((ابن كثير)) هو عبد الله بن كثير المكى، وهو من التابعين، توفى بمكة سنة عشرين ومائة٠

((أبو عمرو البصرى)) هو زبان بن العلاء بن عمار المازنى البصرى وقيل اسمه يحيى ٠ وقيل اسمه كنيته وتوفى بالكوفه سنة أربع وخمسين ومائة ٠

((ابن عامر الشامى))هو عبد الله بن عامر الشامى اليحصبى، قاضى دمشق فى خلافة الوليد بن عبد الملك، ويكنى أبا عمران، وهو من التابعين، وتوفى بدمشق سنة ثمانى عشرة ومائة٠

((عاصم الكوفى)) هو عاصم بن أبى النجود، ويقال له ابن بهدلة، ويكنى أبا بكر، وهو من التابعين، وتوفى بالكوفة سنة ثمان وعشرين ومائة ٠

((حمزة الكوفى))هو حمزة بن حبيب بن عمارة الزيات الفرضى التيمى، ويكنى أبا عمارة وتوفى بحلوان فى خلافة أبى جعفر المنصور سنة ست وخمسين ومائة ٠

((الكسائى الكوفى))هو على بن حمزة النحوى، ويكنى أبا الحسن، وقيل الكسائى من أجل أنه أحرم فى كساء وتوفى ((برنبوية))قرية من قرى الرى حين توجه إلى خراسان مع الرشيد سنة تسع وثمانين ومائة ٠

((أبو جعفر المدنى))هو يزيد بن القعقاع، وتوفى بالمدينة سنة ثمان وعشرين ومائة ٠

((يعقوب البصرى))هو أبو محمد يعقوب بن إسحاق بن يزيد الحضرمى، وتوفى بالبصرة سنة خمسة ومائتين ٠

((خلف))هو أبو محمد خلف بن هشام بن ثعلب البزار البغدادى، وتوفى سنة تسع وعشرين ومائتين ٠

---

(١) نقلت هذا الفصل من تحبير التيسير للمحقق ابن الجزرى مع شىء من الإيجاز والتنسيق .

الـرواة:

« راويا نافع » قالون وورش: فأما قالون فهو عيسى بن مينا بالمد والقصر. المدنى, معلم العربية ويكنى أبا موسي. وقالون لقب له أيضا، يروى أن نافعا لقبه به لجودة قراءته لأن قالون بلسان الروم جيد. وتوفى بالمدينة سنة عشرين ومائتين.

وأما ورش: فهو عثمان بن سعيد المصرى، ويكنى أبا سعيد، وورش لقب له، لقب به فيما يقال لشدة بياضه. وتوفى بمصر سنة سبع وتسعين ومائة.

« راويا ابن كثير » البزى، وقنبل: فأما البزى فهو أحمد بن محمد بن عبد الله بن أبى بزة المؤذن المكى. ويكنى أبا الحسن. وتوفى بمكة سنة خمسين ومائتين.

وأما قنبل: فهو محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن خالد بن سعيد المكى المخزومى. ويكنى أبا عمرو، ويلقب قنبلا، ويقال هم أهل بيت بمكة يعرفون بالقنابلة. وتوفى بمكة سنة إحدى وتسعين ومائتين، روى البزى وقنبل القراءة على ابن كثير بإسناد.

« راويا أبى عمرو » الدورى والسوسى: فأما الدورى فهو أبو عمر بن عبد العزيز الدورى النحوى، والدور موضع ببغداد، توفى سنة ست وأربعين ومائتين. وأما السوسى: فهو أبو شعيب صالح بن زياد بن عبد الله السوسى، توفى سنة إحدى وستين ومائتين، رويا القراءة عن أبى محمد يحيى بن المبارك العدى المعروف باليزيدى عنه.

« راويا ابن عامر » هشام وابن ذكوان: فأما هشام فهو هشام بن عمار بن نصير القاضى الدمشقى، ويكنى أبا الوليد، وتوفى بها سنة خمس وأربعين ومائتين.

وأما ابن ذكوان فهو عبد الله بن أحمد بن بشير بن ذكوان القرشى الدمشقى ويكنى أبا عمرو، ولد سنة ثلاث وسبعين ومائة. وتوفى بدمشق سنة اثنتين وأربعين ومائتين, رويا القراءة عن ابن عامر بإسناد.

« راويا عاصم » شعبة وحفص: فأما شعبة فهو أبو بكر شعبة بن عياش بن سالم الكوفى، وتوفى بالكوفة سنة ثلاث وتسعين ومائة.

وأما حفص فهو حفص بن سليمان بن المغيرة البزاز الكوفى، ويكنى أبا عمرو، وكان ثقة, قال ابن معين: هو أقرأ من أبى بكر وتوفى سنة ثمانين ومائة.

« راويا حمزة » خلف وخلاد : فأما خلف فهو خلف بن هشام البزار، ويكنى أبا محمد، وتوفى ببغداد سنة تسع وعشرين ومائتين. وأما خلاد فهو ابن خالد، ويقال بن خليد الصيرفى الكوفى، ويكنى أبا عيسى، وتوفى بها سنة عشرين ومائتين.

روى القراءة عن أبى عيسى سليم بن عيسى الحنفى الكوفى عن حمزة.

« راويا الكسائى » أبو الحارث وحفص الدورى: فأما أبو الحارث فهو الليث بن خالد البغدادى، توفى سنة أربعين ومائتين. وأما حفص الدورى فهو الراوى عن أبى عمرو، وقد سبق ذكره.

« راويا أبى جعفر» ابن وردان وابن جماز: فأما ابن وردان فهو أبو الحارث عيسى بن وردان المدنى، وتوفى بالمدينة فى حدود الستين ومائة، وأما ابن جماز فهو أبو الربيع سليمان بن هشام بن حماد المدنى، وتوفى بها بعد السبعين ومائة.

« راويا يعقوب » رويس، وروح: فأما رويس فهو أبو عبد الله محمد بن المتوكل اللؤلؤى البصرى، ورويس لقب له، وتوفى بالبصرة سنة ثمان وثلاثين ومائتين. وأما روح فهو أبو الحسن روح بن عبد المؤمن البصرى النحوى، وتوفى سنة أربع أو خمس وثلاثين ومائتين.

« راويا خلف » إسحاق وإدريس: فأما إسحاق فهو أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن عثمان الوراق المرزوى ثم البغدادى، وتوفى سنة ست وثمانين ومائتين. وأما إدريس فهو أبو الحسن إدريس بن عبد الكريم البغدادى الحداد، وتوفى فى يوم الأضحى سنة اثنتين وتسعين ومائتين.

الطــرق:

« طريق قالون » أبو نشيط بن هارون.

« طريق ورش » أبو يعقوب يوسف الأزرق.

« طريق البزى » أبو ربيعة محمد بن إسحاق.

« طريق قنبل » أبو بكر أحمد بن مجاهد.

« طريق الدورى » أبو الزعراء عبد الرحمن بن عبدوس.

« طريق السوسى » أبو عمران موسى بن جرير.

« طريق هشام » أبو الحسن أحمد بن يزيد الحلوانى.

« طريق ابن ذكوان » أبو عبد الله هارون بن موسى الأخفش.

« طريق شعبة » أبو زكريا يحيى بن آدم الصلحى.

« طريق حفص » أبو محمد عبيد بن الصباح.

« طريق خلف » أحمد بن عثمان بو بويان عن أبى الحسن إدريس بن عبد الكريم الحداد عنه.

« طريق خلاد » أبو بكر محمد بن شاذان الجوهرى.

« طريق أبى الحارث » أبو عبد الله محمد بن يحيى البغدادى.

« طريق الدورى » أبو الفضل جعفر بن محمد النصيبى.

« طريق ابن وردان » الفضل بن شاذان.

« طريق ابن جماز » أبو أيوم الهاشمى.

« طريق رويس » أبو القاسم عبد الله بن سليمان النخاس بالخاء المعجمة عن التمار عنه.

« طريق روح » أبو بكر محمد بن وهب بن العلاء الثقفى عنه.

« طريق إسحاق » أبو الحسين أحمد بن عبد الله السوسنجردى عن ابن أبى النقاش عنه.

« طريق إدريس » المطوعى والقطيعى، والله تعالى أعلم.

« الفرق بين القراءات والروايات والطرق »

« والخلاف الواجب والجائز »

خلاصة ما قاله علماء القراءات فى هذا المقام أن كل خلاف نسبه لإمام من الأئمة العشرة مما أجمع عليه الرواة عنه فهو قراءة، وكل ما نسب للراوى عن الإمام فهو رواية. وكل ما نسب للآخذ عن الراوى -وإن سفل- فهو طريق نحو: الفتح فى لفظ ضعف فى سورة الروم قراءة حمزة ورواية شعبة، وطريق عبيد بن الصباح عن حفص وهكذا.

وهذا هو الخلاف الواجب، فهو عين القراءات والروايات والطرق، بمعنى أن القارئ ملزم بالإتيان بجميعها فلو أخل بشىء منها عد بذلك نقصا فى روايته كأوجه البدل مع ذات الياء لورش، فهى طرق. وإن شاع التعبير عنها بالأوجه تساهلا. وأما الخلاف الجائز فهو خلاف الأوجه التى على سبيل التخيير والإباحة كأوجه البسملة. وأوجه الوقف على عارض السكون, فالقارئ مخير فى الإتيان بأى وجه منها غير ملزم بالإتيان بها كلها، فلو أتى بوجه واحد منها أجزأه ولا يعتبر ذلك تقصيرا منها ولا نقصا فى روايته، وهذه الأوجه الاختيارية لا يقال لها قراءات ولا روايات ولا طرقا بل يقال لها أوجه فقط، بخلاف ما سبق.

« مصطلح الكتاب »

إذا قلت المدنيان، فالمراد نافع وأبو جعفر، وإذا قلت: البصريان فالمراد أبو عمرو ويعقوب، وإذا قلت: الإخوان فالمراد حمزة والكسائى، وإذا قلت الكوفيين فالمراد عاصم وحمزة والكسائى وخلف، وإذا قلت الأصحاب فالمراد حمزة والكسائى وخلف، وإذا وافق خلف فى اختياره حمزة لا أقيده، وإذا خالفه قيدته بقولى فى اختياره أو عن نفسه أو العاشر، خوفا من اللبس, أما فى روايته عن حمزة فلابد من تقييده بقولى: قرأ أو روى خلف عن حمزة وإذا اختلفت رواية الدورى عن أبى عمرو عن روايته عن الكسائى قيدته بقولى دورى أبى عمرو أو دورى الكسائى كقولى فى الكلام على المال: الناس بالإمالة لدورى أبى عمرو أو لدورى البصرى، ورؤياك لدورى الكسائى خوفا من اللبس أيضا، إما إذا اتفقت روايته عن أبى عمرو مع روايته عن الكسائى، وذلك إذا ذكر معطوفا على أبى عمرو فلا أقيده كقولى فى المال « الكافرين » للبصرى والدورى لأمن اللبس حينئذ, لأن عطفه على البصرى دليل على أن المراد به دورى الكسائى. كذلك لا أقيده إذا كانت روايتان مختلفتان عن أبى عمرو, كقولى فى المدغم نغفر لكم للبصرى بخلف عن الدورى. لوضوح المراد به حينئذ وهو دورى أبى عمرو, وإذا قلت: فى بيان المدغم وقد وافقه على إدغام كذا من الكلمات فلان فمرجع الضمير فى وافقه يعود على الإمام السوسى لأنه أصبح من البدهيات عند المشتغلين بهذا الفن أن صاحب الإدغام والأصل فيه هو السوسى. والله تعالى أعلم.

« باب الاستعاذة »

تتعلق بها ثلاثة مباحث:

الأول فى حكمها.

الثانى فى صياغتها.

الثالث فى كيفيتها.

(المبحث الأول) اتفق العلماء على أن الاستعاذة مطلوبة من مريد القراءة. واختلفوا بعد ذلك هل هذا الطلب على سبيل الندب أو على سبيل الوجوب؟ فذهب جمهور العلماء وأهل الأداء إلى الأول، قالوا إن الاستعاذة مندوبة عند إرادة القراءة. وحملوا الأمر فى قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ ﴾ على الندب. فلو تركها القارئ لا يكون آثما. وذهب بعض العلماء إلى الثانى، وقالوا: إن الاستعاذة واجبة عند إرادة القراءة وحملوا الأمر فى الآية المذكورة على الوجوب. وقال ابن سيرين -وهو من القائلين بالوجوب-: لو أتى الإنسان بها مرة واحدة فى حياته كفاه ذلك فى إسقاط الواجب عنه، وعلى مذهب هؤلاء لو تركها الإنسان يكون آثما.

(المبحث الثانى) المختار لجميع القراء فى صيغتها « أعوذ بالله من الشيطان الرجيم » لأنها الصيغة الواردة فى سورة النحل. ولا خلاف بينهم فى جواز غير هذه الصيغة من الصيغ الواردة عند أهل الأداء سواء نقصت عن هذه الصيغة نحو أعوذ بالله من الشيطان، أم زادت نحو أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم، أو أعوذ بالله العظيم من الشيطان الرجيم، أو أعوذ بالله من الشيطان الرجيم إنه هو السميع العليم، أو إن الله هو السميع العليم، أو أعوذ بالله العظيم السميع العليم من الشيطان الرجيم، إلى غير ذلك من الصيغ الصحيحة الواردة عن أئمة القراءة.

(المبحث الثالث) روى عن نافع أنه كان يخفى الاستعاذة فى جميع القرآن، ومثل هذا روى عن حمزة. وروى خلف عن حمزة أيضا أنه كان يجهر بها أول الفاتحة خاصة ويخفيها بعد ذلك فى سائر القرآن، وروى خلاد عنه أنه كان يجيز الجهر والإخفاء جميعا لا ينكر على من جهر ولا على من أخفى، لا فرق فى ذلك بين الفاتحة وغيرها من سائر القرآن الكريم.

ولكن المختار فى ذلك لجميع القراء العشرة التفصيل فيستحب إخفاؤها فى مواطن والجهر بها فى مواطن أخرى.

مـواطن الإخفـاء:

١ـ إذا كان القارئ يقرأ سرا سواء أكان منفردا أو فى مجلس.

٢- إذا كان خاليا سواء أقرأ سرا أم جهرا.

٣- إذا كان فى الصلاة سواء أكانت الصلاة سرية أم جهرية.

٤- إذا كان يقرأ وسط جماعة يتدارسون القرآن كأن يكون فى مقرأة ولم يكن هو المبتدئ بالقراءة.

وما عدا هذه المواطن يستحب الجهر بها.

(تتميم) إذا كان القارئ مبتدئا أول سورة تعين عليه الإتيان بالبسملة كما سيأتى، وحينئذ يجوز له بالنسبة للوقف على الاستعاذة أو وصلها بالبسملة أربعة أوجه: الأول الوقف على الاستعاذة وعلى البسملة. والثانى الوقف على الاستعاذة ووصل البسملة بأول السورة. الثالث وصل الاستعاذة بالبسملة والوقف عليها. الرابع وصل الاستعاذة بالبسملة ووصل البسملة بأول السورة، وهذه الأوجه الأربعة جائزة لجميع القراء العشرة عند الابتداء بأول سورة من سور القرآن سوى براءة.

أما الابتداء ببراءة فيجوز لكل منهم وجهان فقط: الأول الوقف على الاستعاذة. الثانى وصلها بأول السورة، ولا بسملة فى أولها لجميع القراء كما سيأتى.

وأما إذا كان ابتداؤه بآية فى أثناء السورة كأول الربع أو أول القصة مثلا فيجوز له حينئذ الإتيان بالبسملة وتركها، فإذا أتى بالبسملة جازت له الأوجه الأربعة المذكورة، وإذا تركها جاز له وجهان: الأول الوقف على الاستعاذة. الثانى وصلها بأول الآية. وهذه الأوجه جائزة لسائر القراء أيضا.

(فائدة) لو قطع القارئ قراءته لطارئ قهرى كعطاس أو تنحنح أو لكلام يتعلق بمصلحة القراءة، كأن شك فى شيء فى القراءة وسأل من بجواره ليتثبت لا يعيد الاستعاذة. أما لو قطعها إعراضا عنها أو لكلام لا تعلق له بها ولو ردا لسلام فإنه يستأنف الاستعاذة.

« باب البسملة »

أجمع القراء العشرة على الإتيان بالبسملة عند الابتداء بأول كل سورة. سواء أكان الابتداء عن قطع أم عن وقف، والمراد بالقطع ترك القراءة رأسا والانتقال منها لأمر آخر. والمراد بالوقف قطع الصوت على آخر السورة السابقة مع التنفس ومع نية استئناف القراءة، لأنه بوقفه على آخر السورة السابقة وقطع صوته على آخر كلمة فيها مع التنفس يعتبر مبتدئا للسورة اللاحقة، وإن كان مريدا استئناف القراءة فلا بد حينئذ من البسملة لجميع القراء، وهذا الحكم عام فى كل سورة من سور القرآن إلا براءة فلا خلاف بينهم فى ترك البسملة عند الابتداء بها. واختلفوا فى حكم الإتيان بها، فذهب ابن حجر والخطيب إلى أن البسملة تحرم فى أولها وتكره فى أثنائها. وذهب الرملى ومشايعوه إلى أنها تكره فى أولها وتسن فى أثنائها كما تسن فى أثناء غيرها.

وأما الابتداء بأواسط السور فيجوز لكل منهم الإتيان بالبسملة وتركها، لا فرق فى ذلك بين براءة وغيرها، واستثنى بعضهم وسط براءة فألحقه بأولها فى عدم جواز الإتيان بالبسملة لأحد من القراء، وذهب بعضهم إلى أن البسملة لا تجوز فى أواسط السور إلا لمن مذهبه الفصل بها بين السورتين. وأما من مذهبه السكت أو الوصل بين السورتين فلا يجوز له الإتيان بالبسملة فى أواسط السور. وعلى هذا المذهب تكون أواسط السور تابعة لأولها. فمن بسمل فى أولها بسمل فى أثنائها. ومن تركها فى أولها تركها فى أواسطها، والمراد بأواسط السورة ما بعد أوائلها ولو بآية أو كلمة.

وأما حكم ما بين كل سورتين فاختلف القراء العشرة فيه، فذهب قالون وابن كثير وعاصم والكسائى وأبو جعفر إلى الفصل بالبسملة بين كل سورتين، وذهب حمزة وخلف إلى وصل آخر السورة بأول ما بعدها من غير بسملة، وروى عن كل من ورش وأبى عمرو وابن عامر ويعقوب ثلاثة أوجه البسملة، والسكت، والوصل؛ والمراد بالسكت الوقف على آخر السابقة وقفة لطيفة من غير تنفس قدر سكت حمزة على الهمز. والمراد بالوصل وصل آخر السورة بأول تاليتها، ولا بسملة مع السكت ولا مع الوصل، وهذا الحكم عام بين كل سورتين سواء أكانتا مرتبتين كآخر البقرة وأول آل عمران، أم غير مرتبتين كآخر الأعراف مع أول يوسف، لكن يشترط أن تكون الثانية بعد الأولى فى ترتيب القرآن والتلاوة كما مثلنا. فإن كانت قبلها فيما ذكر كأن وصل آخر الرعد بأول يونس تعين الإتيان بالبسملة لجميع القراء ولا يجوز السكت ولا الوصل لأحد منهم. كذلك لو وصل آخر السورة بأولها كأن كرر سورة من السور فإن البسملة تكون متعينة حينئذ للجميع، كذلك تتعين البسملة

للكل أو وصل آخر الناس بأول الفاتحة. هذا وبعض أهل الأداء اختار الفصل بالبسملة بين المدثر والقيامة، وبين الانفطار والمطففين وبين الفجر والبلد، وبين العصر والهمزة لمن روى عنه السكت فى غيرها، وهم ورش والبصريان والشامى. واختار السكت بين ما ذكر لمن روى عنه الوصل فى غيرها وهم المذكورون وخلف وحمزة. وذهبت طائفة إلى إبقاء الساكت على أصله واختيار السكت فيهن للواصل فى غيرهن، وعدم جواز وصل البسملة بالنسبة للمبسمل. والذى ذهب إليه المحققون من العلماء، البسملة بأول السورة بالنسبة للمبسمل. والذى ذهب إليه المحققون من عدم التفرقة بين هذه السورة وبين غيرها هو الصحيح المختار الذى عليه العمل. وعلى التفرقة يكون لهذه السور مع غيرها حالتان: الأولى لو قرأت من آخر المزمل إلى أول القيامة فالمبسمل بين كل سورتين على حالة بأوجه البسملة الثلاثة، والساكت بين المزمل والمدثر له بين المدثر والقيامة الوصل والسكت فتكون الأوجه تسعة. الحالة الثانية لو قرأت من آخر المدثر إلى أول الإنسان فالمبسمل بين المدثر والقيامة له بين القيامة والإنسان البسملة وأوجهها الثلاثة، وفى الاختيار يزيد السكت بلا بسملة على وجه منها بين القيامة والإنسان، والساكت بين المدثر والقيامة له بين القيامة والإنسان السكت والوصل، والواصل بين المدثر والقيامة له بين القيامة والإنسان الوصل فقط، فتكون الأوجه تسعة أيضا.

(فائدة) يجوز لكل من فصل بين السورتين بالبسملة ثلاثة أوجه.

الأول: الوقف على آخر السورة. الثانى: الوقف على آخر السورة ووصل البسملة بأول التالية. الثالث وصل آخر السورة بالبسملة مع وصل البسملة بأول التالية. أما الوجه الرابع فهو وصل آخر السورة بالبسملة مع الوقف عليها فهو ممتنع للجميع، وعلى هذا يكون لقالون ومن معه هذه الأوجه الثلاثة بين كل سورتين ويكون لورش والبصريين والشامى بين كل سورتين خمسة أوجه: ثلاثة: البسملة والسكت والوصل، أما خلف وحمزة فليس لهما بين السورتين إلا وجه واحد وهو الوصل.

(تتمة) لكل القراء العشرة حتى حمزة وخلف بين الأنفال والتوبة ثلاثة أوجه.

(الأول) الوقف وقد يعبر عنه بالقطع، وهو الوقف على آخر الأنفال مع التنفس. (الثانى) السكت وهو الوقف على آخر الأنفال من غير تنفس. (الثالث) وصل آخر الأنفال بأول التوبة، وكلها من غير بسملة، وهذه الأوجه الثلاثة جائزة بين التوبة وبين أى سورة، بشرط أن تكون هذه السورة قبل التوبة فى التلاوة، فلو وصلت آخر الأنعام مثلا بأول

التوبة جازت هذه الأوجه الثلاثة لجميع القراء. أما إذا كانت هذه السورة بعد التوبة فى التلاوة كأن وصلت آخر سورة النور بأول التوبة فلم أجد من أئمة القراءة من نص على الحكم فى هذا. ويظهر لى -والله أعلم- أنه يتعين الوقف حينئذ ويمتنع السكت والوصل والله تعالى أعلم. كذلك يتعين الوقف ويمتنع السكت والوصل إذا وصلت آخر التوبة بأولها.

« سورة الفاتحة »

« العالمين » إذا وقف عليه جاز فيه لجميع القراءة ثلاثة أوجه:

الإشباع، وقدره ثلاث ألفات لالتقاء الساكنين اعتدادا بالعارض، والتوسط، وقدره ألفان لمراعاة اجتماع الساكنين مع ملاحظة كون هذا الساكن عارضا. والقصر وقدره ألف واحدة نظرا لعروض السكون وعدم الاعتداد به، وتجرى هذه الأوجه الثلاثة فى جميع ما ماثله.

« الرحيم » إذا وقف عليه جاز فيه لجميع القراء أربعة أوجه: الإشباع والتوسط والقصر. والروم وهو النطق ببعض الحركة وقدر بثلثها، أو تضعيف الصوت بها حتى يذهب معظمها ولا يكون الروم إلا مع القصر. وهذه الأوجه تجرى فى كل ما ماثله. أما نحو « نستعين » فيجوز فيه لكل القراء سبعة أوجه عند الوقف عليه. الإشباع والتوسط والقصر مع السكون المحض، ومثلها مع الإشمام، والروم مع القصر. والإشمام هو الإشارة إلى حركة الموقوف عليه من غير صوت. أو يقال هو إطباق الشفتين عقب تسكين الحرف المرفوع كالمثال المتقدم أو المضموم نحو: من قبل، ويا صالح.

﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ قرأ عاصم والكسائى ويعقوب وخلف فى اختياره بإثبات ألف بعد الميم لفظا والباقون بحذفها.

« الصراط، وصراط » قرأ قنبل ورويس بالسين فيهما حيث وقعا. وقرأ خلف عن حمزة بالصاد مشمة صوت الزاى حيث وقعا كذلك. وقرأ خلاد مثل خلف فى الموضع الأول خاصة وهو « اهدنا الصراط المستقيم » فى هذه السورة. والباقون بالصاد الخالصة فى جميع القرآن.

وكيفية الإشمام هنا أن تخلط لفظ الصاد بالزاى وتمزج أحد الحرفين بالآخر، بحيث يتولد منهما حرف ليس بصاد ولا بزاى، ولكن يكون صوت الصاد متغلبا على صوت الزاى، كما يستفاد ذلك من معنى الإشمام. وقصارى القول فى ذلك أن تنطق بالصاد كما ينطق العوام بالظاء. وأجمعوا على تفخيم راء الصراط وصراط حيث وقعا نظرا لوجود حرف الاستعلاء بعدها. فورش فيهما كغيره.

« عليهم » قرأ ابن كثير وأبو جعفر وقالون بخلف عنه بضم ميم الجمع حالة الوصل مع وصلها بواو لفظا، وهذا مذهبهم فى كل ميم جمع، بشرط أن يكون الحرف الذى بعدها متحركا كما هنا، وإذا وقع بعدها همزة قطع نحو عليكم أنفسكم كانت عند هؤلاء المذكورين من باب المد المنفصل، وعليه يكون فيها لابن كثير وأبى جعفر القصر فقط، ويكون لقالون القصر والمد، وستعرف مقدار المد عنده قريبا إن شاء الله تعالى. وقرأ ورش بصلة ميم الجمع بشرط أن يقع بعدها همزة قطع كالمثال المذكور، وهى عنده أيضا من قبيل المنفصل فيمد مشبعا على قاعدته كما سيأتى. وقرأ حمزة ويعقوب بضم الهاء وصلا ووقفا والباقون بكسرها كذلك.

« ولا الضالين » مده لازم، لأن سببه ساكن لازم مدغم. وجميع القراء يمدون الساكن اللازم مدا مشبعا بقدر ثلاث ألفات.

« سورة البقرة »

قـد ذكرنا فى باب البسملة مذاهب الأئمة العشرة فيما بين كل سورتين من الأوجه فتذكر.

« الٓمٓ » فيه مدان لازمان فيمد كل منهما مدا مشبعا بقدر ثلاث ألفات كما سبق. وقرأ أبو جعفر بالسكت على كل حرف من حروف الهجاء سكتة لطيفة من غير تنفس فيسكت على ألف، وعلى لام، وعلى ميم، ويلزم من السكت على لام إظهارها وعدم إدغامها فى ميم، والباقون بغير سكت.

« فيه هدى » قرأ ابن كثير بصلة هاء الضمير بياء لفظية، وهذا مذهبه فى كل هاء ضمير وقعت بعد ياء ساكنة وكان ما بعدها متحركا. فإن وقعت بعد حرف ساكن غير الياء وكان ما بعدها متحركا كذلك وصلها بواو لفظية مثل: منه واجتباه، فلا توصل هاء الضمير عنده إلا إذا وقعت بين ساكن ومتحرك كما ذكر، أما إذا وقعت بين متحركين نحو: به وله فلا خلاف بين القراء فى صلتها بياء إن وقعت بعد كسرة نحو: به، وبواو إن وقعت بعد فتحة نحو: له أو ضمة نحو: صاحبه.

فإن وقعت بين ساكنين نحو: فيه القرآن، أو بين متحرك وساكن نحو: له الملك، فلا خلاف بين القراء فى عدم صلتها. فحينئذ يكون لها أحوال أربعة كما ذكرنا، فيصلها ابن كثير وحده فى حالة، وهى إذا ما وقعت بين ساكن ومتحرك كما سبق تمثيله.

ويصلها جميع القراء فى حالة، وهى إذا ما وقعت بين متحركين كما تقدم. وتمتنع صلتها عند الجميع فى حالتين: وهما إذا وقعت بين ساكنين، أو بين متحرك وساكن، وقد سبق التمثيل لهما. فتدبر، هذه هى القاعدة الكلية لجميع القراء فى هاء الضمير.

وهناك كلمات خرج فيها بعض القراء عن هذه القاعدة سنبينها فى مواضعها إن شاء الله تعالى.

« يؤمن » قرأ ورش والسوسى وأبو جعفر بإبدال همزه واوا ساكنة وصلا ووقفا، وكذا كل همزة ساكنة وقعت فاء للكلمة فإن ورشا يبدل لها حرف مد من جنس حركة ما قبلها ما عدا

كلمات مخصوصة سننبه عليها فى محلها إن شاء الله، وأما السوسى فإنه يبدل كل همزة ساكنة سواء أكانت فاء أم عينا أم لاما إلا كلمات معينة خرجت من هذه القاعدة سنقفك عليها، وكذا أبو جعفر فإن قاعدته العامة إبدال كل همزة ساكنة فاء كانت أم عينا أم لاما، واستثنى من هذه القاعدة كلمتين فلا إبدال له فيهما وهما « أنبئهم » بالبقرة و« نبئهم » بالقمر والحجر، وقرأ حمزة بإبدال همزة يؤمنون عند الوقف فقط, وكذا يبدل عند الوقف كل همز ساكن فتأمل.

« الصلاة » قرأ ورش بتفخيم اللام، وكذلك قرأ بتفخيم كل لام مفتوحة سواء أكانت مخففة أم مشددة، متوسطة أم متطرفة، إذا وقعت بعد صاد أو طاء أو ظاء، سواء سكنت هذه الحروف أم فتحت، وسواء خففت أم شددت. نحو: « الصلاة. ومصلى. ويصلى. وبطل. ومعطلة. ومطلع. وطلقتم. والطلاق. وظلم. وظلام. وظل. وأظلم. وظلت ».

« رزقناهم » قرأ ابن كثير وأبو جعفر وقالون بخلاف عنه بصلة الميم وصلا والباقون بالإسكان وصلا ووقفا « يؤمنون » سبق نظيره قريبا.

« بمآ أنزل » هو مد منفصل، وقد قرأ بقصره قالون والدورى عن أبى عمرو بخلاف عنهما. والسوسى وابن كثير وأبو جعفر ويعقوب من غير خلاف عنهم, وقرأ الباقون بمده وهو الوجه الثانى لقالون والدورى عن أبى عمرو، والقراء الذين مذهبهم مد المنفصل متفاوتون فى مده، فأطولهم فيه مدا ورش وحمزة. وقدر المد عندهما بثلاث ألفات والألف حركتان بحركة الإصبع قبضا أو بسطا، فيكون المد عندهما ست حركات.

ويليهما فى المد عاصم، وقدر عنده بألفين ونصف أى بخمس حركات. ويليه الشامى والكسائى وخلف فى اختياره، وقدر عندهم بألفين أى بأربع حركات. ويليهم قالون والدورى على وجه المد لهما فى المنفصل وقدر عندهما بألف ونصف أى بثلاث حركات. هذا مذهب القراء العشرة فى المد المنفصل. وأما مذهبهم فى المتصل فإليك بيانه. فأما ورش وحمزة فيمدانه بمقدار ثلاث ألفات أى ست حركات، فلا فرق عندهما بين المنفصل والمتصل فى مقدار المد. وأما عاصم فيمده كالمنفصل بقدر ألفين ونصف. وأما ابن عامر والكسائى وخلف فى اختياره فيمدونه كالمنفصل أيضا قدر ألفين، وأما قالون ودورى أبى

عمرو وابن كثير والسوسى وأبو جعفر ويعقوب فيمدونه قدر ألف ونصف. وهذا كله مبنى على ما ذهب إليه الدانى وبعض العلماء أن للمد أربع مراتب: طولى لورش وحمزة وقدرت بثلاث ألفات كما سبق، وهذا فى المتصل والمنفصل معا. الثانية دونها لعاصم وقدرت بألفين ونصف، وهذا فى المتصل والمنفصل أيضا. والثالثة دون الثانية لابن عامر والكسائى وخلف فى اختياره وقدرت بألفين فقط وهذا فى المتصل والمنفصل كذلك. الرابعة دون الثالثة وقدرت بألف ونصف وهذا فى المتصل لقالون ودورى أبى عمرو وابن كثير والسوسى وأبى جعفر ويعقوب.

وأما فى المنفصل فلا تتحقق هذه المرتبة إلا لقالون ودورى أبى عمرو على وجه المد لهما. وأما المكى والسوسى وأبو جعفر ويعقوب فليس لهم فى المنفصل إلا القصر كما سبق. وذهب فريق من المحققين ومنهم الإمام الشاطبى إلى أن للمد مرتبتين فحسب. طولى لورش وحمزة فى المنفصل والمتصل، وقدرت بثلاث ألفات كما تقدم. ووسطى وقدرت بألفين فقط وهى فى المتصل لقالون وابن كثير وأبى عمرو وابن عامر وعاصم والكسائى وأبى جعفر ويعقوب وخلف فى اختياره. وأما فى المنفصل فهى لقالون ودورى أبى عمرو على وجه المد لهما ولابن عامر وعاصم والكسائى وخلف عن نفسه، أما ابن كثير والسوسى وأبو جعفر ويعقوب فلا تتحقق عندهم هذه المرتبة لأن مذهبهم قصر المنفصل كما علمت. وينبغى أن تعلم أنك إذا قرأت لقالون مثلا بمد المنفصل قدر ألف ونصف على المذهب الأول تعين أن تسوى به المتصل فتمده قدر ألف ونصف كذلك، وإذا مددت المنفصل لقالون مثلا قدر ألفين على المذهب الثانى تعين أن تمد المتصل له قدر ألفين كذلك، وإذا قرأت لعاصم بمد المنفصل قدر ألفين ونصف على المذهب الأول وجب أن تمد المتصل فتمده قدر ألف ونصف كذلك، وإذا مددت المنفصل لقالون مثلا قدر الثانى تعين مد المتصل هذا القدر أيضا وهكذا. فيجب رعاية كل مذهب على حدة وعدم خلط مذهب بآخر. ولنضرب لك مثلا يوضح هذين المذهبين أتم إيضاح فنقول: إذا اجتمع المنفصل والمتصل كما إذا قرأت من قوله تعالى: «والذين يؤمنون بما أنزل إليك» إلى قوله تعالى «وأولئك هم المفلحون» فإذا قرأت لقالون أو ابن كثير أو أبى عمرو أو أبى جعفر أو يعقوب بقصر المنفصل جاز لك فى المتصل

مده ثلاث حركات على المذهب الأول وأربعا على المذهب الثانى. وإذا قرأت لقالون والدورى عن أبى عمرو بمد المنفصل ثلاث حركات على المذهب الأول تعين فى المتصل مده كذلك. وإذا قرأت لهما بمد المنفصل أربعا على المذهب الثانى تعين مد المتصل كذلك. وإذا قرأت لعاصم بعد المنفصل خمس حركات على المذهب الأول مددت المتصل خمسا كذلك، وإذا مددت المنفصل أربعا على المذهب الثانى مددت له المتصل كذلك، وليس لابن عامر والكسائى وخلف عن نفسه إلا المد بقدر ألفين فقط على كلا المذهبين إلا المد بقدر ثلاث ألفات لا فرق فى ذلك بين المتصل والمنفصل فتدبر. وهذا إذا تقدم المنفصل على المتصل كما ذكر. أما إذا تقدم المتصل على المنفصل كما إذا قرأت من قوله تعالى: « إن الذين كفروا سواء عليهم » إلى « وعلى أبصارهم غشاوة ».

فإذا قرأت لقالون أو دورى أبى عمرو بمد المتصل ثلاثا على المذهب الأول مددت المنفصل ثلاثا أو قصرته.

وإذا مددت المتصل لهما أربعا على المذهب الثانى مددت المنفصل أربعا أو قصرته، وإذا قرأت لابن كثير أو السوسى أو أبى جعفر أو يعقوب بمد المتصل ثلاثا على المذهب الأول أو أربعا على المذهب الثانى قصرت المنفصل فقط, لأن مذهبهم فيه القصر لا غير، وإذا قرأت للشامى أو الكسائى أو خلف عن نفسه بمد المتصل أربعا مددت المنفصل كذلك, إذ ليس لهم فى المدين إلا هذا المقدار على كلا المذهبين. وإذا قرأت لعاصم بمد المتصل خمسا على المذهب الأول تعين مد المنفصل كذلك، وقد علمت أن ورشا وحمزة ليس لهما فى المدين إلا الإشباع على كلا المذهبين.

واعلم أن من يمد المتصل بقدر ألف ونصف وصلا يمده كذلك وقفا ويجوز له فى حالة الوقف مده بقدر ألفين أو ثلاث مراعاة للسكون العارض. ومن يمده بقدر ألفين فى حالة الوصل يمده كذلك فى حالة الوقف ويجوز له مده فى هذه الحالة بقدر ثلاث ألفات. ومن يمده حالة الوصل قدر ألفين ونصف يمده كذلك فى حالة الوقف، ويجوز له مده حينئذ بقدر ثلاث ألفات، ومن يمده وصلا بقدر ثلاث ألفات لا يجوز له وقفا إلا ذلك، وكل هذا مع السكون المحض ومع الإشمام إن كان مرفوعا، وأما الروم فلا يكون إلا كحالة الوصل فلا يمد

فى حالة الروم إلا بمقدار ما يمد عند الوصل والله تعالى أعلم, ولا يجوز القصر لأحد لأن فى ذلك إلغاء السبب الأصلى وهو الهمز واعتبار السبب العارض وهو السكون.

« وبالآخرة » قرأ ورش بنقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها وحذف الهمزة. وهذا مذهبه فى كل همزة متحركة وقعت بعد ساكن صحيح كهذا ونحو من آمن، وبعاد إرم، وخلوا إلى بشرط أن يكون الساكن آخر كلمة وألا يكون حرف مد وأن تكون الهمزة أول الكلمة الثانية، فإن كان الساكن حرف مد نحو وفى أنفسكم فلا نقل فيه بل فيه المد. وقرأ أيضا بالقصر والتوسط والإشباع فى البدل، وهذا مذهبه فى مد البدل لا فرق فى ذلك بين البدل المحقق نحو آمنوا. أو المغير بالنقل نحو الإيمان والأولى. وابنى آدم وألفوا آباءهم. وقد أوتيت. أو المغير بالإبدال نحو « لو كان هؤلاء آلهة » أو التسهيل نحو آلهتنا، وإنما لم يمنع التغير فى الهمز من التوسط والمد نظرا لعروض هذا التغير، والمعتبر إنما هو الأصل، وأقوى الأوجه الثلاثة فى البدل القصر فينبغى تقديمه على التوسط والطول. وقرأ كذلك بترقيق راء بالآخرة لوجود الكسرة الأصلية قبلها , فيكون لورش فى هذه الكلمة ثلاثة أحكام النقل ومد البدل والترقيق، وقرأ خلف عن حمزة وخلاد بخلاف عنه بالسكت على لام التعريف وصلا، وأما فى الوقف فيجوز لكل منهما وجهان السكت والنقل ولا يجوز الوقف عليهما لحمزة من الروايتين بالتحقيق من غير سكت، وإذا وقف الكسائى على هذه الكلمة أمال ما قبل هاء التأنيث قولا واحدا.

واعلم أن مد البدل أقوى من المد العارض للسكون وعلى هذا يكون فى هذه الآية لورش ستة أوجه قصر البدل وعليه فى العارض ثلاثة أوجه: القصر والتوسط والمد. وتوسط البدل عليه توسط العارض ومده - ومد البدل عليه مد العارض فقط.

« أولئك » مد متصل وقد سبق بيان مذاهب القراء العشرة فيه مستوفيا. ولو وقف عليه حمزة يكون له فيه وجهان بالنسبة للهمزة الثانية، وهما تسهيلها مع المد والقصر.

« وأولئك » مثل الأول غير أن لحمزة أربعة أوجه عند الوقف عليه: تحقيق الهمزة الأولى أو تسهيلها بين الهمزة والواو، وعلى كل منهما تسهيل الثانية مع المد والقصر.

« عليهم ءأنذرتهم أم » قرأ قالون بخلف عنه والمكى وأبو جعفر بصلة ميم عليهم وءأنذرتهم وصلا ونظرا لوجود الهمزة يكون المد عند هؤلاء الواصلين مدا منفصلا فيكون للمكى وأبى جعفر فيه القصر قولا واحدا، ويكون فيه لقالون القصر والمد وقد عرفت مقدار المد المنفصل عنده على المذهبين السابقين. وقرأ ورش كذلك بالصلة ولكن مع المد المشبع لأنه يمد المنفصل كذلك كما تقدم.

وقرأ حمزة ويعقوب بضم الهاء من عليهم وصلا ووقفا، والباقون بكسرها. وقرأ قالون وأبو عمرو وأبو جعفر بتسهيل الهمزة الثانية بينها وبين الألف مع إدخال ألف بينهما. وقرأ ابن كثير ورويس بتسهيل الثانية من غير إدخال، ولورش وجهان: الأول مثل المكى ورويس والثانى إبدالها ألفا، وحينئذ يلتقى ساكنان هذه الألف والنون التى بعدها فيمد مدا مشبعا بقدر ثلاث ألفات ولهشام وجهان كذلك وهما التحقيق والتسهيل مع الإدخال فى كل منهما، وقرأ الباقون بالتحقيق بدون إدخال، وقرأ خلف عن حمزة بخلف عنه بالسكت على ميم عليهم وعلى ميم ءأنذرتهم، وصلا ووقفا والسكت يكون من غير تنفس وهذا مذهبه فى كل ساكن وقع آخر كلمة وأتت بعده همزة. وإذا وقف حمزة على ءأنذرتهم وحدها، كان له فيها وجهان: تسهيل الهمزة الثانية وتحقيقها. أما إذا وقف على « عليهم ءأنذرتهم » فيكون لخلف أربعة أوجه: السكت وتركه وعلى كل تسهيل الهمزة الثانية وتحقيقها. ويكون لخلاد وجهان فقط وهما: تسهيل الهمزة وتحقيقها إذ لا سكت عنده. واعلم أن حمزة لا نقل له فى ميم الجمع فى نحو ءأنذرتهم أم، بل له فيه وفى أمثاله التحقيق لخلف وخلاد، والسكت لخلف وحده كما تقدم.

(تتميم) المد الذى يكون بين الهمزتين عند من يمد مقداره ألف واحدة أى حركتين فقط وقد ذهب بعض العلماء إلى أن هذا المد من قبيل المد المتصل نظرا لوجود شرط المد وهو الألف وسببه وهو الهمز فى كلمة واحدة. ولكن جمهور العلماء والمحققين على عدم الاعتداد بهذه الألف لأنها عارضة، وإنما أتى بها لتكون حاجزة بين الهمزتين ومبعدة لإحداهما عن الأخرى لصعوبة النطق بهمزتين متلاصقتين، فتأمل.

« غشاوة ولهم » و« من يقول » قرأ خلف عن حمزة بإدغام التنوين فى الواو، وإدغام النون

الساكنة فى الياء من غير غنة، وقرأ الباقون بالإدغام مع الغنة.

« آمنا بالله وباليوم الآخر » فى كل من « آمنا » و« الآخر » مد بدل وإن كان الأول محققا والثانى مغيرا بالنقل، والمعتمد وجوب التسوية بينهما وعدم التفرقة فيقصران معا ويوسطان ويمدان كذلك لورش وهكذا كل ما شابهه. وإذا نظرت إلى الوقف العارض فى « مؤمنين » كان لورش ستة أوجه: قصر البدلين مع ثلاثة العارض وتوسطهما مع توسط العارض ومده ومدهما مع مد العارض ولا تنس ما فى لفظ « الآخر » لخلف وخلاد عن حمزة وصلا ووقفا، وقد تقدم ذلك فى « وبالآخرة ».

« بمؤمنين » أبدل همزه ورش والسوسى وأبو جعفر وصلا ووقفا وحمزة عند الوقف وحققه غيرهم مطلقا.

« وما يخدعون » قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو بضم الياء وفتح الخاء وألف بعدها وكسر الدال, والباقون بفتح الياء وإسكان الخاء بلا ألف وفتح الدال، وخلاف القراء إنما هو فى الموضع الثانى المقيد بقوله تعالى « وما » وأما الموضع الأول وهو « يخادعون الله » فاتفقوا على قراءته كقراءة نافع ومن معه فى الموضع الثانى.

« عذاب أليم » نقل ورش حركة الهمزة إلى ما قبلها ثم حذف الهمزة، ولخلف وجهان السكت على الساكن المفصول وتركه إن وصل « أليم » بما بعده فإن وقف على « أليم » كان له ثلاثة أوجه: السكت والنقل وتركهما. وأما خلاد فليس له فى الساكن المفصول إلا التحقيق من غير سكت إذا وصل « أليم » بما بعده فإن وقف عليه كان له وجهان: النقل والتحقيق بلا سكت.

« يكذبون » قرأ الكوفيون بفتح الياء وسكون الكاف وتخفيف الذال. والباقون بضم الياء وفتح الكاف وتشديد الذال.

« قيل » فى الموضعين، قرأ هشام والكسائى ورويس بإشمام كسرة القاف الضم. قال صاحب غيث النفع: وكيفية ذلك أن تحرك القاف بحركة مركبة من حركتين ضمة وكسرة وجزء الضمة مقدم وهو الأقل ويليه جزء الكسرة وهو الأكثر، والباقون بكسرة خالصة.

انتهى مع بعض زيادة.

« السفهآء ألا » قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وأبو جعفر ورويس بإبدال الهمزة الثانية واوا خالصة مفتوحة، والباقون بتحقيقها ولا خلاف بين القراء العشرة فى تحقيق الأولى، وقد أشبعنا الكلام على ما يجوز من الأوجه فى المد المتصل الموقوف عليه لكل القراء فارجع إليه عند قوله تعالى « بما أنزل إليك » أول هذه السورة.

بقى أن نبين لك ما لحمزة وهشام من الأوجه على مثل هذا فنقول: إن هشاما وحمزة يبدلان الهمزة ألفا عند الوقف من جنس ما قبلها وحينئذ يجتمع ألفان فيجوز حذف إحداهما تخلصا من اجتماع ساكنين فى كلمة واحدة، ويجوز إبقاؤهما لجواز اجتماع الساكنين عند الوقف. فعلى حذف إحداهما يحتمل أن يكون المحذوف الأولى وأن يكون الثانية, فعلى تقدير أن المحذوف هى الأول يتعين القصر, لأن الألف حينئذ تكون مبدلة من همزة فلا يجوز فيها إلا القصر مثل بدأ وأنشأ عند الوقف عليهما. وعلى تقدير أن المحذوف هى الثانية يجوز المد والقصر, لأنه حرف مد وقع قبل همزة مغير بالبدل ثم الحذف. وعلى إبقائهما يتعين المد بقدر ثلاث ألفات. ووجه ذلك فى أن الكلمة ألفان الألف الأولى والألف الثانية المبدلة من الهمزة وتزداد ألف ثالثة للفصل بين الألفين فيمد ست حركات لأن مقدار الألف حركتان، وعلى هذا يكون فى الوقف عليه وجهان: القصر والمد. ويكون القصر على تقدير حذف الأولى أو الثانية. ويكون المد على تقدير إبقاء الألفين أو حذف الثانية. وصرح العلماء بجواز التوسط فيه قياسا على سكون الوقف فيكون فيه ثلاثة أوجه عند إبدال الهمزة ألفا وهى القصر والتوسط والمد , وفيه وجهان آخران وهما تسهيل الهمزة بين بين مع رومها ويكون ذلك مع المد والقصر، ووجه اشتراط روم الهمزة مع تسهيلها وعدم الاكتفاء بالتسهيل أن الوقف بالحركة الكاملة لا يجوز, فمجموع الأوجه الجائزة لهشام وحمزة فى الوقف على « السفهاء » وأمثاله خمسة. وهذه الأوجه الخمسة تجوز أيضا فى الوقف على المتطرف الواقع بعد ألف إذا كان مجرورا أيضا نحو « من السماء ».

واعلم أن هشاما يشارك حمزة فى هذه الأوجه كلها ولا فرق بينه وبينه إلا فى وجه التسهيل مع المد , فإن حمزة يمد بمقدار ثلاث ألفات, وهشاما بمقدار ألفين, ولا يخفى أن

الروم فى هذا وأمثاله يكون بلا تنوين.

« وإذا خلوا إلى » فيه لورش وحمزة ما فى « عذاب أليم » وصلا ووقفا.

« مستهزءون » هو مد بدل ففيه لورش الثلاثة: القصر والتوسط والمد , وهذا عند الوصل، أما إذا وقف عليه فإذا كان يقرأ بمد البدل فلا يقف هنا إلا بالمد سواء اعتد بالعارض أم لا، لأن سبب المد لم يتغير حالة الوقف بل ازداد قوة بسبب سكون الوقف , وإن كان يقرأ بتوسط البدل فله عند الوقف التوسط إن لم ينظر إلى العارض والمد إن نظر إليه. وإذا كان يقرأ بالقصر فله عند الوقف القصر إن لم يعتد بالعارض وله التوسط والطول إن اعتد به، وقس على هذا ما ماثله، ولحمزة عند الوقف ثلاثة أوجه وهذا مذهب الأخفش، الثالث حذف الهمزة مع ضم الزاى، هذه هى الأوجه الصحيحة وهناك أوجه أخرى لا تصح القراءة بها، ولذا أهملنا ذكرها. وقرأ أبو جعفر بالحذف وضم الزاى مطلقا.

« يستهزئ » فيه وأمثاله نحو « يبدئ » « وينشئ » عند الوقف لهشام وحمزة خمسة أوجه تقديرا وأربعة عمليا.

الأول. إبدال الهمزة ياء ساكنة على القياس. الثانى. تسهيلها بين بين مع الروم. الثالث. إبدالها ياء مضمومة على الرسم على مذهب الأخفش ثم تسكن للوقف فيتحد هذا الوجه مع الوجه الأول فى العمل ويختلف فى التقدير. الرابع كالثالث ولكن مع الإشمام.

الخامس. إبدالها ياء مضمومة أيضا مع الروم.

« أضآءت » لحمزة عند الوقف عليه تسهيل الهمزة الثانية مع المد والقصر، وقس على هذا نظائره من كل همزة وقعت متوسطة بعد ألف سواء أكانت مفتوحة كهذا أو مضمومة نحو نسآؤكم أم مكسورة نحو نسآئكم - وليس لهشام فى مثل هذا إلا التحقيق لأنه إنما يشارك حمزة فى تغيير الهمز المتطرف فحسب.

« لا يرجعون » اتفق الأئمة العشرة على القراءة فى هذا الموضع بفتح الياء وكسر الجيم.

« لا يبصرون » قرأ ورش بترقيق الراء. وكذا يرقق كل راء مفتوحة أو مضمومة وقعت فى

وسط الكلمة أو فى آخرها بشرط أن يكون قبلها كسرة أصلية أو ياء ساكنة. نحو: « فراشا » « والطير » « ويغفر » « وسيروا » وهذا إذا لم يقع بعدها حرف استعلاء ولم تتكرر فإن وقع بعدها حرف استعلاء أو تكررت فإنها تفخم لجميع القراء نحو الصراط وفرارا، ولا يشترط مباشرة الكسرة للراء فإن حال بين الكسرة والراء ساكن فإنها ترقق له أيضا لأن الساكن حاجز غير حصين نحو إكراه والذكر بشرط ألا يكون هذا الساكن حرف استعلاء فإن كان حرف استعلاء وجب تفخيمها نحو « إصرا »، « ووقرا »، واستثنوا من حروف الاستعلاء الخاء فقط فألحقوها بحروف الاستفال لضعفها بالهمس ولذلك رققوا « إخراج » حيث وقع. وإن وقع بعدها حرف استعلاء فخمت أيضا للجميع نحو « إعراضا »، وهناك كلمات خرجت عن هذه القواعد سنقفك عليها فى مواضعها إن شاء الله تعالى.

« ومن السمآء » فيه عند الوقف عليه لحمزة وهشام ما فى « السفهآء » من الأوجه.

« فيه » وصل الهاء ابن كثير وحده.

« ظلمات ورعد وبرق يجعلون » أدغم خلف عن حمزة بلا غنة والباقون مع الغنة.

« أضآء » فيه عند الوقف لحمزة وهشام إبدال الهمزة مع القصر والتوسط والمد وليس فيه غير ذلك. وكذا الحكم فى كل همز متطرف مفتوح وقع بعد ألف نحو « شآء » « وجآء » وهكذا.

« أظلم » غلظ ورش اللام.

« وأبصارهم » فيه عند الوقف عليه لحمزة وجهان: تحقيق الهمزة وتسهيلها وكذلك الحكم فى كل همز اعتبر متوسطا بسبب دخول حرف من الحروف الزوائد عليه. وهى ها نحو « هأنتم » ويا نحو « يا ءادم »، واللام نحو « لأنفسكم » والباء نحو « بأبصارهم » والواو كهذا والفاء نحو. فإذا. والهمزة نحو « ءأنذرتهم » والسين نحو « سأصرف » والكاف نحو « كأنهم ». ولام التعريف نحو « الأنهار ». فالحروف الزوائد الواقعة فى القرآن عشرة كما علمت. والتغيير فى الهمزة الواقع بعدها يكون حسب القواعد فيكون بإبدال الهمزة المفتوحة بعد الكسر ياء خالصة نحو « بأسمائهم »، وبإبدال المضمومة بعد الكسر ياء

خالصة مضمومة أو تسهيلها بين بين نحو «ولأتم»، وبتسهيل البواقى بين بين. والتغيير فى الهمز الواقع بعد لام التعريف لا يكون إلا بالنقل.

«شىء» قرأ ورش بالتوسط والمد وصلا ووقفا وكذا فى كل ما ماثله من كل لين وقع بعده همزة فى كلمة واحدة سواء كان حرف اللين ياء كهذا وكهيئة أو واوا نحو السوءِ بفتح السين وإذا وقف على مثل هذا فله فيه أربعة أوجه التوسط والطول وعلى كل منهما السكون المحض والروم. فإذا كان مرفوعا كان له عند الوقف ستة أوجه: التوسط والمد وعلى كل السكون المحض والروم والإشمام، أما إذا كان منصوبا نحو. «شيئا» فليس له فيه إلا الوجهان التوسط والطول. وأما خلف عن حمزة فله فى هذا اللفظ السكت قولا واحدا عند الوصل سواء كان منصوبا أم مجرورا أم مرفوعا، ولخلاد وجهان عند النقل أيضا السكت وتركه، وأما عند الوقف فإن كان منصوبا فلحمزة فيه وجهان الأول النقل أى نقل حركة الهمزة إلى الياء وحذف الهمزة. الثانى الإدغام أى إبدال الهمزة ياء وإدغام الياء التى قبلها فيها، وهذا مذهب حمزة فى الوقف على كل كلمة فيها همزة وكان قبلها ياء أصلية كما هنا فله فيها النقل والإدغام وإن كان مجرورا كما هنا فله فيه أربعة أوجه النقل والإدغام. وعلى كل منهما السكون المحض والروم.

وإن كان مرفوعا فله فيه ستة أوجه: النقل والإدغام وعلى كل منهما السكون المحض والإشمام والروم.

«يأيها» مد منفصل وتقدمت مذاهب القراء فيه: ولو وقف عليه لحمزة كان فيه ثلاثة أوجه: تحقيق الهمزة مع المد وتسهيلها مع المد والقصر لأنه متوسط بحرف من الحروف الزوائد.

«فراشا» رقق ورش راءه.

«بنآء» ليس لورش فيه مد بدل لأن الألف فيه مبدلة من التنوين لأجل الوقف فهى عارضة فلا يعتد بها، وهكذا جميع ما ماثله نحو. دعاء ونداء وهزؤا وملجأ. ولحمزة فيه عند الوقف تسهيل الهمزة مع المد والقصر كما فى أضآت. ولا شىء فيه لهشام نظرا لتوسط

الهمزة بالألف المبدلة من التنوين وإن لم يكن لها صورة.

« فأتوا » أبدل همزه فى الحالين ورش والسوسى وأبو جعفر وفى الوقف فقط حمزة وليس له إلا الإبدال وإن كانت الفاء فيه زائدة نظرا لعدم إمكان النطق بالهمزة إلا متصلة بالفاء فكأن الهمزة فى هذه الحال متوسطة بنفسها. وقس على هذا ما أشبهه.

« شهداءكم » فيه لحمزة وقفا ما فى « بنآء ».

« الأنهار » لا يخفى ما فيه من النقل لورش وصلا ووقفا. وفيه لخلف عن حمزة وصلا السكت فقط، ووقفا السكت والنقل. وفيه لخلاد وصلا السكت وتركه. ووقفا السكت والنقل كخلف وليس فيه تحقيق من غير سكت، قال ابن الجزرى: لا أعلم هذا الوجه - التحقيق من غير سكت - فى كتاب من الكتب. ولا فى طريق من الطرق - عن حمزة لأن أصحاب عدم السكت على لام التعريف عن حمزة أو عن أحد من رواته حالة الوصل مجمعون على النقل وقفا ولا أعلم بين المتقدمين فى هذا خلافا منصوصا يعتمد عليه، وقد رأيت بعض المتأخرين يأخذ بهذا الخلاف اعتمادا على بعض شروح الشاطبية، ولا يصح ذلك فى طريق من طرقها، انتهى.

« خالدون » منتهى الربع بالإجماع.